الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

و

مخبر القانون والمجتمع

ينظمـــــــان

يوم دراسي حول:

قانون التأمينات "دراسة نقدية"

يوم الخميس

13 جوان 2013

آليات تطوير ثقافة التأمين لدى المواطن الجزائري

الدكتور: باخويــة دريس

أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية

- جامعة أدرار-

مقدمـــة:

بالرغم من تعدد شركات التأمين في الجزائر وتعدد فروعها ومجالاتها التأمينية, والخدمات التي تقدمها, وما تقدمه بعضها من امتيازات في بعض الأحيان, إلا أن الإحصاءات تؤكد التأخر الكبير للجزائر في هذا المجال, ويعزى السبب في ذلك إلى غياب الثقافة التأمينية لدى المواطن الجزائري, فبالكاد تجد سوى بعض التأمينات الإجبارية التي يفرضها القانون, ويرتب عقوبات جراء عدم الالتزام بها.

إن غياب الثقافة التأمينية في الجزائر من شأنه أن يؤثر سلباً على مختلف القطاعات, سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية على وجه الخصوص, ولعل السبب في ذلك راجع إلى غياب أساليب التسويق الحديثة لدى شركات التأمين, أو بالمقابل قد يرجع ذلك إلى جهل المواطن بالحقوق التي تخولها له وثيقة التأمين.

وأياً ما كان الأمر, سنحاول في هذه المداخلة رصد آليات تطوير ثقافة التأمين لدى المواطن الجزائري بعد الوقوف على أهم الأسباب المؤدية لغياب هذه الثقافة وذلك من خلال النقاط التالية:

- ✓ الإطار المفاهيمي للثقافة التأمينية.
- ✓ عوامل تدني الثقافة التأمينية في المجتمع الجزائري.
- ✓ أوجه التهرب التأميني في المجتمع الجزائري.
- ✓ آليات نشر الوعي التأميني في الجزائر.

القسم الأول: الإطار المفاهيمي للثقافة التأمينية.

قبل الحديث عن الثقافة التأمينية في الجزائر, وتحديد مدلولها, لا بد من التطرق لتحديد مفهوم عقد التأمين (أولاً), ثم نتطرق بعد ذلك لتحديد مدلول الثقافة التأمينية (ثانياً).

أولا. مفهوم عقد التأمين.

التأمين في اللغة مصدر أمن يؤمن, مأخوذة من الاطمئنان الذي هو ضد الخوف, ومن الأمانة التي هي ضد الخيانة, يقال أمنه تأميناً, وائتمنه واستأمنه[1].

وأصبح مصطلح التأمين يستخدم للدلالة على عقد خاص تقوم به شركات التأمين تدفع بموجبه مبلغاً في حال وقوع حادث معين لشخص يدفع لها قسطاً من المال[2].

وفي هذا الإطار لا بد من التفرقة بين تداول فكرة التأمين كنظام وكنظرية, وتنظيمه كعقد. فالتأمين كنظام هو تعاون بين مجموعة من الناس لدفع أخطار تحدق بهم, بحيث إذا أصابت بعضهم تعاونوا على تفتيتها مقابل مبلغ ضئيل يقدمونه[3].

[1] مختار الصحاح (ص 26) مادة (أمن), المنجد الأبجدي, ص: 223.
[2] المعجم الوسيط, (1 / 28) مادة (أمن).

أما التأمين كعقد فلقد تنوعت مفاهيمه لدى فقهاء القانون, وفي القوانين المقارنة. وبصفة عامة يعرف عقد التأمين بأنه: "عقد معاوضة يلتزم أحد طرفيه وهو المؤمن أن يؤدي إلى الطرف الاخر وهو المؤمن له أو من يعينه عوضاً مالياً يتفق عليه, يدفع عند وقوع الخطر, أو تحقق الخسارة المبينة في العقد, وذلك نظير رسم يسمى قسط التأمين, يدفعه المؤمن له بالقدر والأجل والكيفية التي ينص عليها العقد المبرم بينهما[4].

ومن جانب أخر يعرف عقد التأمين بأنه: "عقد يتعهد بمقتضاه أحد الأطراف أن يعوض الطرف الأخر عن خسارة احتمالية يتعرض لها مقابل أداء من هذا الأخير يسمى قسط التأمين, فهو تحويل الآثار المالية للأخطار التي يتعرض لها الأفراد أو المنشات إلى جهات متخصصة نظير مقابل.

ومن خلال ما ذكر أعلاه يمكن رصد أهم الخصائص التي يتميز بها عقد التأمين, والمتمثلة في:

- عقد التأمين ملزم لطرفيه, إذ يلتزم المؤمن له بدفع الأقساط حسب ما هو متفق عليه في العقد, كما يلتزم المؤمن بدفع التعويض عند حصول حادث محتمل.
- عقد التأمين عقد معاوضة, لأن كلا المتعاقدين يأخذ مقابلاً لما أعطى, فالمؤمن يعطي قسط التأمين, والمؤمن له يعطى مبلغ التعويض عند تحقق الضرر.
- عقد التأمين عقد احتمالي, لأن كل طرف لا يعرف كم سيدفع وكم سيعطى, لأن ذلك يتوقف على وقوع الخطر وجسامته.
- عقد التأمين تجاري, لأن المؤمن يهدف إلى تحقيق الربح والفائدة من خلال الأقساط التي تدفع له, والفارق بينهما وبين ما يقوم بدفعه كتعويض.

ثانياً. مدلول الثقافة التأمينية.

في الحقيقة لا يوجد مدلول دقيق ومحدد للثقافة التأمينية, ولذلك سنعتمد على ما ورد لدى بعض الفقهاء الذين اعتبروها: "الدراية الجيدة بكل ما يتعلق بمجال التأمينات فكراً وممارسةً".

ويعتبرها البعض الأخر بأنها: "الإدراك الكامل للأخطار المحيطة بحياة الإنسان وممتلكاته, والاقتناع بضرورة مواجهة هذه الأخطار, والفهم بأن التأمين هو أنسب وسيلة, لذلك يجب أن يتحمله تكلفة قليلة عاجلة بدلاً من مواجهة خطر لا يعرف حدوده أو مداه, واقتناعه بأن يتم من خلال نظام تعاوني يفيد الفرد والمجتمع"[5].

ومن ذلك يتضح بأن الثقافة التأمينية تعتمد على دراية الفرد وبمفرده بصعوبة مواجهة الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها, خاصة في حالة جسامة الآثار المترتبة عن هذه الأضرار, وقدرته على إدراك أن التأمين أنسب وسيلة لمعالجة مثل هذه الأخطار.

القسم الثاني: عوامل تدني الثقافة التأمينية في المجتمع الجزائري.

بعد التطرق لمدلول الثقافة التأمينية, يمكن رصد أهم العوامل التي أدت إلى تدني, وأحياناً غياب الثقافة التأمينية لدى المواطن الجزائري, ما جعل من هذا القطاع بعيد كل البعد عن التطلعات المنشودة, والمساهمة في تنمية القطاع الاقتصادي.

ولعل من أبرز العوامل التي أدت إلى تدني وعي المواطن بأهمية التأمين نذكر[6]:

- انخفاض الرواتب بما يؤدي إلى عدم القدرة على دفع أقساط التأمين نظراً لتأثير ذلك على الاحتياجات الضرورية للأفراد.

---

[3] السنهوري, **الوسيط في شرح القانون المدني**, (7/ 1080), ص: 33.

[4] نزيه حماد, **معجم المصطلحات الإقتصادية**, ص: 106.

[5] كريمة شيخ, **إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة تلمسان, 2009-2010, ص: 145.

[6] كمال رزيق, **التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر**, ورقة بحثية مقدمة في إطار أشغال الندوة المتعلقة بمؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس, 16 أفريل 2011, ص: 04.

- ضعف البنية الاقتصادية, والاعتماد على القطاعات الإنتاجية التقليدية.
- عدم وضوح الحكم الشرعي للتأمينات.
- الافتقار إلى المعلومات ذات الصلة بالتأمين, وضعف أداء العاملين بهذا القطاع.
- عدم اهتمام شركات التأمين بتطوير الخدمات التأمينية الجديدة, واعتمادها على التغطيات التقليدية.
- عدم أخذ المؤسسات وشركات التأمين بالمفاهيم التسويقية الحديثة, خاصة ما يتعلق بمفاهيم إرضاء الزبائن.
- عدم وجود معاهد أو أقسام خاصة بالتكوين في مجال التأمينات.
- الهوة الكبيرة بين وسائل الإعلام وقطاع التامين.
- التركيز الكبير لشركات التأمين على مبدأ الربحية, وذلك باتصالها المباشر بالوكلاء, وابتعادها عن وسائل الإعلام التسويقية.
- الجهل بالقوانين والتنظيمات والإجراءات التأمينية, وبأهمية دور التأمين في التعويض عن الأخطار المحتملة الوقوع.

القسم الثالث. أوجه التهرب التأميني في المجتمع الجزائري.

هناك نوعان لأوجه التهرب التأميني هما:

أولاً. التهرب التأميني الجزئي:

ويشتمل على عدة أوجه, أبرزها نذكر:

- تأمين بعض العمال دون البعض الأخر من قبل أرباب العمل.
- التعاقد على مدد أقل بكثير من المدد الفعلية لعقد العمل.
- الإخطار بانتهاء علاقة العمل بغية وقف التأمين بالرغم من عدم انتهاء علاقة العمل فعلياً.
- التبليغ عن أجور تقل كثيراً عن الأجور الحقيقية.
- الاشتراك بالحد الأدنى (الأقساط) لأجر الإشتراك في التأمين.
- عدم الانتظام في سداد أقساط التأمين.

ثانياً. التهرب التأميني الكلي:

ويشتمل كذلك على عدة أوجه, أهمها:

- الإمتناع عن دفع اشتراكات التأمين.
- عدم التامين على صاحب العمل أو شركته.
- عدم التأمين على جميع العمال.

القسم الرابع. آليات نشر الوعي التأميني في الجزائر:

إن غياب الثقافة التأمينية لدى المواطن الجزائري تستوجب بالضرورة القيام بخطوات هامة من شأنها أن ترفع من نسبة مساهمة قطاع التأمينات وتنمي وعي المواطن الجزائري بأهمية هذا القطاع[7]. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال:

- الشفافية في تعاملات الأطراف الفاعلة في السوق مع المؤمن لهم, والقيام بحملات الترويج للخدمات التأمينية.
- إجراء بحوث ودراسات للسوق وللتغطيات المتاحة, ومدى إمكانية توفير التغطيات غير المتاحة , والعمل بصورة جادة على تحسين الخدمة بغية كسب ثقة المؤمن لهم.
- قيام الدولة بدور مؤثر في العادات الإستهلاكية لأفراد المجتمع باتجاه الإدخار.
- العمل على تغيير النظرة إلى التأمين من صورته الإجبارية إلى الصورة الخدماتية الإختيارية.
- تسويق التأمين والتوعية بأهميته الإقتصادية والاجتماعية.

[7] كريمة شيخ, المرجع السابق, ص: 148.

خاتمـــة:

بعد أن تطرقنا في هذه المداخلة الوجيزة لأساب ضعف الثقافة التأمينية في الجزائر تبين بأن هناك نقص كبير من حيث اهتمام المواطن بالثقافة التأمينية, كما أن هناك خلط كبير فيما يتعلق بالتأمينات وأنواعها حيث أن الكثير الناس يختزلون التأمين في جانبه المتعلق بالسيارات والمركبات, وفي ما يفرضه قانون المرور من ضرورة وجود وثيقة للتأمين, بينما في الحقيقة قطاع التأمينات واسع وشامل وله أهمية قصوى, ويعد ضمان أولي للشخص وللمؤسسات المختلفة من كل ما قد يحصل وصمام وقاية وضمان لأخطار قد لا يتوقعها أحد, لذلك لا بد من زيادة المساهمة في تحسيس المواطنين بأهمية قطاع التأمينات كعلم يكتسب قبل أن يكون منتوجا تجارياً, والعمل على توعية أكبر قدر من شرائح المجتمع بأهمية الثقافة التأمينية خاصة فيما يتعلق بالتأمين على الأخطار, إذ هناك تردد وعزوف عند الكثير منهم عند ما يتعلق الأمر بالتأمين على الأشخاص.

ولتحقيق التوعية الأكبر والنهوض بالثقافة التأمينية لدى المواطن الجزائري لا بد من الرفع من مستوى الخدمات المقدمة في الإستقبال وتسجيل التأمين وكذلك لإمكانيات المؤسسة في حل المشاكل العالقة لزبائنها, وسرعة دراسة ملفاتهم وتعويضهم, وهو ما من شأنه أن يوطد العلاقات ما بين كل الأطراف, كما لا بد من استحداث معهد مختص للتكوين في التأمين. كما يجب علينا أن نساهم جميعاً في الترويج للثقافة التأمينية, وأن نعمل على نشرها في أوساط المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع المعتمدة:

- كمال رزيق, **التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر**, ورقة بحثية مقدمة في إطار أشغال الندوة المتعلقة بمؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس, 16 أفريل 2011.
- مختار الصحاح (ص 26) مادة (أمن), المنجد الأبجدي.
- المعجم الوسيط, (1 / 28) مادة (أمن).
- السنهوري, **الوسيط في شرح القانون المدني**, (7/ 1080).
- نزيه حماد, **معجم المصطلحات الإقتصادية**106.